

قمع منهجي وصمود مستمر

أما بالنسبة للتضامن الوطني الحقيقي الذي كان من شأنه أن يوحد كل الفصائل التقديمية والوطنية في خندق واحد ضد النظام المطلق القائم، فإن هذا الأخير ما فتئ ورقة الوطنية، سعيًا وراء "الاجماع الوطني" "والسلم الاجتماعي"، ومركزاً على احداث وتعزيز التناقضات الثانوية داخل صفوف الحركة التقديمية ومنع قيام جهة وطنية حقيقة توحد نضال الطبقات المحرومة والمسحوقة، ويلوح بـ "الحزم" وـ "التعبئة الشعبية" من أجل مواجهة أعداء وخصوم الوطن

كيف يمكن لنظام مطلق من هذه الشاكلة أن يسمح لنفسه بالحديث عن التحرير والوطنية؟

كيف يمكن للجماهير الشعبية أن تقبل "بالاجماع الوطني" في الوقت الذي تتعرض فيه طلائعها النقابية والسياسية للمحاكمات الصورية والقمع بشتى الاشكال، وفي الوقت الذي لا زال عشرات العشرات من المعتقلين السياسيين قابعين في السجون؟ كيف يمكن الحديث عن الوطنية في الوقت الذي تتصارع فيه الحريات الفردية وال العامة، وتتعرض القدرة الشرائية لواسع الجماهير للانخفاض المتفاقم، في حين أن الطبقة الحاكمة لا تزيد إلا بدخا واغتناء، استغلالا لنفس القضية الوطنية وركوا عليها؟ إن الجماهير المغربية التي بدللت وتبدل الغالي والنفيس من أجل سيادتها الترابية والشعبية، لا تحتاج إلى دروس في الوطنية وـ "الحماس" خاصة من نظام مطلق يمارس الاضطهاد اليومي، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وهي تأبى في ذات الوقت أن تكون تضحياتها وعطاءاتها مطية لاحقنة من المستغلين الذين ما انفكوا يعطون الدليل تلو الآخر على انعدام أدنى حس

البقية على الصفحة 11

لا شك أن الذكرى الأربعينية لاغتيال المناضل الشاب أكرينة محمد، قد شكلت بالنسبة لكل التقديميين المغاربة مناسبة وفية تأمل أمام أوضاعنا الراهنة. إن هذا الاغتيال الشنيع لمناضل جسد الصمود والتضحية وفي نفس الوقت الامل في الغد الأفضل، لهو في النهاية اغتيال لابسط الحرفيات والحقوق الديمقراطية واستفزاز واضح في وجه كل القوى الوطنية والتقديمية. ويأتي هذا الحدث الاجرامي، في خضم مسلسل القمع الشامل الذي وجهه النظام ضد الحركة النقابية خاصة ضد المناضللين التقديميين بشكل عام وبمختلف انتماءاتهم السياسية.

إن هذه الوقفة التأملية أمام الوضع الراهن، لتبرز بالتأكيد خلاصات واضحة بديجيهية تفرض نفسها في مقدمة هذه الخلاصات يتجلّى أن النّظام المغربي الرجعي، يفهم من "الديمقراطية" التي أرادها، ليس فقط واجهة شكلية فارغة المضمون والمحتوى، لكن أيضًا مناسبة لتجديف وتجدد وتنوع أساليبه القمعية . فهو قد تجنب هذه المرة، محكمة المناضللين في إطار المحکمات السياسية الكبرى كما سبق في مراكش أو القنيطرة، بل ركز على المحکمات المحلية، متوجهاً في نفس الوقت إلى تجدير القمع الاجتماعي بتشريد مئات العيلات، أما عن طريق حرمان أربابها من التشغيل بشكل تعسفي اجرامي، وأما عن طريق الاختطافات والاغتيالات وأحياناً الاعدامات . وبهذه الطريقة يكون قد جدد وعمق أسلوبها قمعياً في منتهی الخطورة، يستهدف من خلاله شل الحركة الجماهيرية المناضلة بضربيها في عمقها الاجتماعي والاقتصادي، وفي نفس الوقت يسعى للحد من تعميم التضامن العالمي وتجنيد الرأي العام الدولي عن طريق تقديم محکمات المناضللين النقابيين، وكأنها مجرد قضايا اجتماعية محلية تهم أولئك الذين أخلوا بالأمن العام

موريطانيا بين تدهور
الوضع الداخلية وعواقب
التفل على الصحراء المغربية

المؤتمر الثالث
ل المنظمة الاشتراكية
بالمتوسط

الرأي العام الديموقراطي يواصل استنكاره للقمع في المغرب ورفضه مع المناضللين النقابيين

بلغيكاً بياناً في الموضوع، كما قام المناضل الشيعي لويدوري، عضو البرلمان الفرنسي بتقديم رسالة لوزير الخارجية، كما تواصل الشخصيات والتنظيمات التقديمية التعبير عن تضامنها من خلال عريضة المطالبة باطلاق سراح المناضللين النقابيين (انظر ص ٢)

لزال الرأي العام الديموقراطي الدولي يواصل استنكاره للقمع في المغرب وتضامنه مع كل المناضللين النقابيين والسياسيين المقاومين ويطالب باحترام الحريات الديمقراطية الفردية وال العامة وفي هذا الاتجاه أصدرت الفيدرالية العامة للشغل

أقبل النظام المغربي على شن حملة قمعية واسعة النطاق حيث تعرض مئات المناضلين المنضويين تحت لواء الكونفدرالية الديموقراطية للشغل إلى الاعتقال التعسفي كما تم تسريح أكثر من ٥٠٠ معلم واستاذ ورجل الصحافة. وسيقدم عن قريب إلى المحاكمة ١٥٠ مناضلا نقابيا تحت التهمة الواهية : المس بالأمن العام .

وهكذا يخرق النظام المغربي القوانين التي سنها بنفسه ويلجأ إلى القمع في أعنف أشكاله من اختطافات واعتداءات وتهديدات وتعذيب . . . ويكون بذلك قد كشف القناع عن طبيعته اللاديموقراطية الحقيقية .

نحن موقعو هذه العريضة : نطالب باطلاق سراح المناضلين النقابيين فورا ، وكذا مجموع المعتقلين السياسيين بالمغرب ، واحترام حق التنظيم النقابي والحقوق الديموقراطية الفردية وال العامة .

الموقعون

عبدالرحمن الخميسي : رئيس وفد الحركة الوطنية المصرية في الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي .

فؤاد الشهامي : تجمع الوطنيين المصريين في الخارج .

انعام رعد : نائب رئيس المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية ، عضو المجلس الأعلى للحزب السوري القومي الاجتماعي .

ماركاريتا بابندريو : عن حزب الباسوك اليوناني .

كريستودولوس : عضو اللجنة التنفيذية لحزب الباسوك اليوناني .

الدكتور لوبيدو : عن الحزب الشيوعي القبرصي .

خوسيي سافي : عن الحزب الاشتراكي العمالي الاسلناني .

ألبير فرحت : عن الحزب الشيوعي اللبناني .

رياض رعد : عن الحزب الاشتراكي التقديمي اللبناني .

طارق شهاب : نائب رئيس الحزب الاشتراكي التقديمي اللبناني .

كمال يويس : عن الاتحاد الاشتراكي العربي اللبناني .

ريمون سالاتا : عن الحزب الشيوعي الإيطالي .

الدكتور الذي : عن الوحدة الشعبية بتونس .

الشافي مسعود : عن منظمة الديمقراطيين التونسيين .

الحفناوى : لجنة ٢٦ يناير (تونس) .

أ. كريشي : عن الحزب الشيوعي الفرنسي .

فيكتور لوديك : الحزب الاشتراكي الموحد (فرنسا) .

جمعية اقتصادي العالم الثالث .

البرلمان الفرنسي : سؤال مكتوب يوجهه

لوي أوドري - عضو الحزب الشيوعي - إلى

وزير الخارجية .

في ٢٣ ماي الماضي ، وجه السيد لوی اوDrى ، عضو البرلمان الفرنسي ، سؤالا مكتوبا الى السيد وزير الخارجية ، استعرض من خلاله ظروف اعتقال مائة المناضلين النقابيين المغاربة المنضويين تحت لواء الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ، كما ذكر بأن نوع الضغوط والاعتداءات التي تعرض لها هؤلاء المناضلين .

وبعد أن شرح خلفيات المحاكمات الصورية التي يقدم إليها المناضلين في إطار قوانين خلفها الاستعمار ، وجه السيد لوی اوDrى سؤاله قائلا : "ماذا ينوي السيد وزير الخارجية القيام به للتدخل لدى حكومة الرباط للمطالبة باطلاق سراح المناضلين النقابيين فورا ، والكف عن متابعتهم " .

• • •

الفذالية العامة للشغل ببلجيكا (F.G.T.B.)

- قطاع التعليم - تعبير عن استنكارها للقمع

الموجه ضد المناضلين النقابيين ، وتعبير عن

تضامنها التام مع النقابة الوطنية للتعليم .

أصدرت اللجنة الوطنية لقطاع التعليم بالفذالية العامة للشغل ببلجيكا بيانا عبرت فيه عن "احتاجها ضد التهديدات والاستفزازات والاعتقالات التي تعرض لها المناضلون النقابيون بالمغرب" واستنكارها "لطرق العنف التي مارستها السلطات في المؤسسات التعليمية" كما عبرت عن "تضامنها التام مع النقابة الوطنية للتعليم بال المغرب التي تخوض نضالها المشروع دفاعا عن الحريات النقابية" .

ما إذا راودت بعضهم فكرة سلعة ، وذلك بمجرد وطأة على زر يوجد جنب السرير الملكي . . .
وتساءلت جريدة "الكتار أنسيني" التي نقلت بدورها النبا ولقت عليه : "ترى هل ليس الشاه ضيف الملك سابقا هو الذي أعطاه مثل هذه الأفكار بطائرته (سابقا) ذات الانابيب الذهبية" .

تشعر بعد وضع لواليب الآبواب المذهبية ، وركائز الشموع من البلور ، والحرير النفيس ، والغضالات الفخمة . . . الخ اضافة إلى أجهزة الامن من طراز "جيمس بوند" ، مثل التواوفد والغرف المصحة ، وجهاز يسمح باقفال كل أبواب القطار ، بما فيها أبواب بيوت "الاصقاء" ، في حالة

في إطار "التقشف" : رئيس

الدولة يهدى لنفسه قطارة

يكلف ملايير الدراهم .

نشرت جريدة "نيويورك بوست" بيوم ٣٠ ماي ، مقالا جاء فيه أن ملك المغرب قد تعاقد مع شركة في ولاية ميشيغان لتتصنع له قطارا شخصيا سبلغ تكاليفه أزيد من خمسة مليارات درهم ، علما بأن هذا المبلغ لا تدخل فيه تكاليف المحرك والتجهيزات الداخلية .

وب شأن هذه التجهيزات ،

لازالا لاسائد الرأي العام العالمي قضيتنا الوطنية؟

كثيراً ما تقتصر التحاليل التي تتطرق لمسألة الصحراء المغربية الى ظواهر الصراع وسطحياته، ولا تتعقق في جدوره وخلفياته الأساسية. ومن بين هذه الخلفيات الرهان الاقتصادي حول الخيرات الطبيعية في الصحراء التي شكلت وتشكل جزءاً أساسياً من دواع تشجيع التوثر بالمنطقة. ولا أكبر دليل على ذلك من أن كل "الأطراف المعنية" لم تدخل الصراع ولم تهتم بقضية "تحرير الصحراء" و "انهاء الاستعمار بها" إلا في السبعينيات، أى بعد اكتشاف الخيرات الطبيعية، علماً بأن الاستعمار الإسباني قد استمر جائعاً على المنطقة عشرات السنين ٠٠٠.

وهذه بعض المعطيات المركبة حول حجم ونوعية الخيرات المذكورة، والتي تسلط بعض الضوء على الموضوع :

+ يقدر الفوسفات المجدود بنجم بوكارع بحوالي ١٢ مليون طن من العينة الجيدة التي تبلغ نسبتها ٨٠٪ وبالاضافة الى مزايا الفوسفات بالنسبة للفلاح، فإنه يعتبر حالياً مصدراً مهماً لصناعة الاورانيوم .

+ بالرغم من أن البحوث التي أجريت في الصحراء لم تكشف بعد عن وجود النفط، فهناك احتمالات قوية عن ذلك خصوصاً ما بين العيون وبودور .

+ يحتوي منجم الحديد بأكراشا (وادي الذهب) على ٧٠ مليون طن إضافة الى مناجم النحاس والاورانيوم بتيريس الغربية .

+ أما امكانيات الصيد البحري فهي امكانات هائلة لا يمكن احصائها .

+ وهناك بحيرات مائية بباطن الأرض ذات الاهمية البالغة والتي تبلغ مساحتها ٦٠،٠٠٠ كلم مربع في وادي الذهب لوحده، وأهميتها واضحة بالنسبة للاستثمار الفلاحي بالمنطقة، والاجابة على حاجيات السكان في الماء العذب، وكذا تربية الماشية .

ان هذه المعطيات المركبة للفيلة لوحدها باعطائنا فكرة عن الخلقة الاقتصادية للصراع المحتمل الدائر بالمنطقة .

وذا حددنا مسؤولية هذه القيادات الوطنية بهذا الوضوح، فلا يفوتنا أن نشير أيضاً الى مسؤولية وأخطاء القوى التقدمية العالمية بالنسبة لقضيتنا الوطنية، والتي انساقت في موقف تبسيط ي يريد طرح الخيار ما بين النظام الرجعي المغربي، أو النظام الوطني بالجزائر .

وإذا كنا من جهتنا لا نجادل في الطابع الوطني التقديمي للثورة الجزائرية، بل وإذا كانت جماهيرنا الشعبية قد ساهمت بفعالية وحماس وأقبلت على التضحيات الجسام من أجل هذه الثورة، وإذا كنا أيضاً نسعى باستمرار لمنع الشوفينية بين الشعبين الشقيقين والحفاظ على مكاسب النضال الوحدوي التاريخي، فإننا أيضاً لا نقبل اليوم المنطق التبسيطي الذي يريد الخلط بين نظام رجعي وشعب مكافح صادم، ويضرب عرض الحائط كل حثيات الصراع بالنسبة لقضية الوطنية، التاريخي منها، والطبيقي الراهن، وارتباطاته وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، ليجعل منها مجرد صراع مشخص بين نظامين : الاول رجعي والثاني وطني .

نعم : النظام المغربي القائم ، هو بطبيعته نظام كومبرادوري تبعي ، يحدد مواقفه ويارسها من هذا المنطلق وخدمة لمصالحه ومصالح حلفائه الامبرياليين . لكن هناك أيضاً شعب مغربي تخذه عن هذا النظام هوة هائلة لا يمكن هدمها ، وهذا الشعب يطالب ويناضل من أجل احترام طموحاته المشروعة وعلى رأسها تحقيق سيادته الوطنية الكاملة ، شمالاً وجنوباً .

هذه هي ، في وجهة نظرنا ، الاسباب الأساسية التي أطرت القوى التقدمية العالمية في موقفها الراهن من قضية الصحراء المغربية : أي مساومات النظام ، وانعدام الخط الفاصل مع بعض القيادات الوطنية ، والمنطق التبسيطي عند القوى التقدمية العالمية .

أما معالجة هذا الوضع واعادة تمثيل روابط الصداقة والتضامن التي جمعت الحركة التقدمية المغربية تاريخياً بكل قوى الديمقراطية والتقدم ، فلا طريق له سوى طرح وممارسة القضية الوطنية بمحتواها الطبيقي ، بمفهومها الحقيقي للتحرير الشعبي ، بخطها الفاصل مع النظام الكومبرادوري انه الموقف الذي نناشد به ونمارسه وندافع عنه في كل مناسبة مناسبة .

لقد أصبح من الواقع المر والحقيقة المؤلمة أن أغلبية وافرة من القوات التقدمية على المستوى العالمي ، لا توئيد مغربنة الصحراء ، بل وتمد القوى الانفصالية بالدعم المادي والمعنوي ، والمساندة السياسية ، وفي ذات الوقت تعيش الحركة التقدمية المغربية في حالة من العزلة والتقوّف . ولقد تجلى هذا الوضع في غير ما مناسبة من مناسبات اللقاءات التقدمية العالمية حيث تجد أغلب فصائل القوى التقدمية المغربية – ان هي تمكنت من الحضور – تجد نفسها في تناقض وتصادم مع الحلفاء الطبيعيين لشعبنا .

يحق بنا اذن أن نقف أمام هذا الواقع ، للبحث عن أسبابه وجوهه ، وكذلك تحديد المسؤوليات السياسية بالنسبة اليه ، والتأكيد على المواقف الصحيحة الكفيلة بتجاوزه ، وطرح أمام أصدقائنا وأشقائنا قضيتنا الوطنية بأبعادها التقدمية الحقيقة .

ان أول ما نريد تأكيده في هذا المجال ، هو أن السبب الأول والداعي الأساسي الذي حمل الرأي العام التقدمي على عدم مساندة مغربنة الصحراء هو ، جوهر النهج الذي عالج به النظام الرجعي المغربي المسألة الوطنية ، والذي انطلق بها منذ البداية من موقع الحليف الموضوعي للاستعمار الجديد والامبرالي ، وانتهى بها فعلاً الى "حلول" المساومات المخجلة وما حملته من تقسيم وتوزيع للخيرات والامتيازات لصالح الاستعمار الجديد وحلفائه .

وهذا كفيل في حد ذاته للتشكيك في قضيتنا الوطنية وجعل القوى التقدمية العالمية تتفق موقف التحفظ ، وتساند تلقائياً كل ما هو معارض للنظام ومعادٍ له ، بما فيه الانفصال وتكوين دولية جديدة بالمنطقة .

الا أن هذا الموقف ما كان ليتم بتلك الحدة وبذلك التعريم ، لو أن سياسة المساومة والتنازل كانت سياسة النظام لوحده ٠٠٠

للأسف الشديد ، فإن بعض قيادات الحركة التقدمية المغربية ، قد زكت ومارست عملياً نفس الموقف دون أدنى تمايز من شأنه أن ينير الرأي العام التقدمي ، فأضافت بذلك غموضاً فوق الغموض ، وجعلت قضيتنا الوطنية تظهر خارجياً وكأنها مجرد مقايضة بين نظام رجعي حق حلوله "الجماع الوطني" من جهة ، والقوى الاستعمارية الجديدة والرجعية بالمنطقة ، من جهة ثانية .

ليبيا: مناورات السفارة المغربية

أسرهم في المغرب . ولكن كيف السبيل الى رفض استضافة السفير وزبانيته والقنصلية بالمرصاد للعامل كلما أراد طبع جوازه أو تسجيل ميلاد طفله في الحالة المدنية أو .. الخ اضافة الى التهديد المستمر بالاعتقال عند العودة الى البلاد .

مع هذه الممارسة تأتي حفلات الولاء السنوية " عيد العرش " مثلاً حيث على العامل المغربي أن يقطع مئات الكيلومترات متوجهها الى منزل السفير ليقدم التهنئة بالمناسبة ، خشية أن يسجل متغيرها عن "الحفلة " وتنصدى السفارة بالعرقيل وبهضم الحقوق ، فتجدد صلاحية جواز السفر القديم مثلاً ، رغم بيان وزارة الداخلية في الرباط الذي "ينصح" المواطنين بالتوجه الى أقرب سلطة محلية لهم " كي يغيروا الجواز القديم بالجديد ، فان السفارة المغربية في طرابلس تصر على أن يتوجه المغاربة الى مسقط رأسهم في المغرب وهناك فقط يستطيعون تغييره . والعمال لا يستطيعون العودة الى المغرب في أي وقت لأن حالتهم المادية كما سبق الاشارة اليه لا تسمح لهم بأداء تكاليف السفر ذهاباً واياباً ، كما لا تسمح لهم بترك عملهم أثناء سريان عمل عقد الشغل .

أما الذين لا يحملون البطاقة الوطنية ، أي أولئك الذين كانوا خارج المغرب عندما بدأت وزارة الداخلية "تنصح" تلك البطاقة ، فلا يوجدون آداناً صاغية بثبات داخل السفارة . ومن هو لا العمال من سافر الى المغرب طلباً للبطاقة الوطنية وتغيير جواز سفره (النوع القديم) ، فتعرض الى استنطاق بوليسي دام شهراً كاملاً ، أو أكثر . ومنهم من سحب منه جوازه ولم يمنح له الجواز الجديد وظل في المغرب عرضة للمضايقات البولييسية وللبطالة . وأمام تواتري السفارة في طرابلس مع أحجزة القمع في المغرب ، ونظراً للصعوبات المادية والمعنوية التي يتعرض لها العمال الراغبين في تغيير جوازات سفرهم وسحب البطاقة الوطنية رفعت الجالية المغربية في الجماهيرية مذكرة احتجاج الى السفير المغربي وحملته فيها مسؤولية تصرفاته ازاء مصالح العمال المغاربة والتي لاتراعي من قبل أقسامه القنصلية كما طالبت بالبطاقة الوطنية والجواز الجديد في عين المكان في طرابلس كما هو الشأن بالنسبة للعمال المغاربة المغتربين في أوروبا .

من العمال يجعل من هجرتها الى ليبيا مرحلة أولية نحو البلدان النفطية الأخرى مثل العراق والعربية السعودية ، ترغبتها على ذلك اما ظروف العمل أو متطلبات الاقامة في الجماهيرية براتب شهري أساسى يقدر ب ٦٠ ديناراً ليبيا (٩٠٠ درهم تقريباً) مضاف اليه في بعض الحالات علاوات السكن ، حيث تبدو واضحة صعوبات توفير قسط من المال أو تحويله الى أسرهم في المغرب .

ويبقى استمرار الهجرة بحثاً عن لقمة العيش بالنسبة للعامل المغربي هو السبيل الوحيد كلما تراءى أمامه شبح البطالة المخيف ووضعية الفقر والحرمان التي تعاني منها أسرته .

ويمكنا ايجاز بعض الاسباب لهجرة العمال المغاربة الى الجماهيرية كالتالي : ١ - بعد أن أغلقت أبواب العمل أمام الاجانب في أروبا بدأ تدفق اليد العاملة المغربية يتحول نحو الدول النفطية العربية . ٢ - تمتاز الجماهيرية بالاولية ، بالنسبة للعمال المغاربة نظراً للسمعة التي تتمتع بها هذه الدولة الشقيقة في الاوساط الشعبية المغربية وللمواقف التي اتخذتها بجانب الشعب المغربي في نضالاته .

من جهة أخرى لقد ساهمت الهجرة الى الجماهيرية في ترسيخ الوعي لدى العمال المغاربة بضرورة الانتقام من الاستغلال في بلادهم واقرار مجتمع اشتراكي توسيده المساواة والعدل . وقد بدأت السلطات المغربية تشعر بالخطر الذي يترتب عن الهجرة الى الجماهيرية ، مما جعلها تعطي عناية خاصة في البحث والتفيتش لكل عائد من ليبيا الى رب .

اما عن شاط السفارة وعن تحركاتها البولييسية وسط الجالية المغربية فيقودها السفير بنفسه الذي يلقبه العمال " ببطل الوداديات " – وذلك لنشاطه السابق كقنصل عام بفرنسا قبل التحاقه كسفير لليبيا – فهو يرغم العمال على أداء خدمات منزلية في بيته وبيوت معاونيه دون مقابل ، وأكثر من هذا ، في مدينة غريان حيث يعمل المآت من العمال المغاربة ، أرغم السفير هو لا على تحضير مأدبة غداء دبحث فيها ثلاثة أكباش ، مع العلم أن ثمن الكبش الواحد يقدر ب ٦٠ الى ١٥٠ دينار ، أي ما يعادل ٩٠٠ حتى ٢٢٥٠ درهم ، في حين أن العامل المغربي لا يتضاعف الا ٦٠ ديناراً وباستضافة العمال الاجبارية للسفير وحاشيته يكون العمال قد أتوا على الدرىهمات التي كانوا سيرسلوها الى

مع مطلع الستينات بدأ تدفق اليد العاملة المغاربة على القطر العربي الليبي ، حيث بدأت بعض الجهات تستثمر جانباً من عائدات النفط في قطاع البناء ، فكان المقاولون المغاربة من السباقين الى الاستيلاء على أسواق البناء في ليبيا ، يساعدهم في ذلك العلاقات الطبقية التي كانت تربطهم بالفئات المستغلة التي عايشت النظام الملكي .

ويع بدأية الستينات كذلك كان تفاحش البطالة في المغرب ينذر بالإزمة العامة التي تعرفها البلاد اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، الامر الذي ساعد على توجه اليد العاملة بعدد ضخم الى ليبيا ، وبأبخس الاجور . وقد وصل عدد المغاربة العاملين في مرفاق البناء والطرقات الليبية قبل الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ ما يقرب من ٢٠٠٠٠ عامل .

ورغم أن قيادة الثورة قد عملت على تعليق كل الاتفاقيات التي سبق ابرامها مع أطراف خارجية فقد حقق المقاولون ، مع ذلك أرباحاً طائلة وخالية ، في حين رجع عدد كبير من العمال المغاربة الى بلدتهم ليواجهوا من جديد وضعية البوس والحرمان . حيث حرموا من كل الحقوق التي يخلوها لهم قانون الشغل في حالة التسريح الاجباري من العمل (توسيع شهر لكل سنة شغل ، العلاوات ، الاجازة .. الخ) .

اما بالنسبة لجهاز القمع فأصبح يعتبر كل قادم من ليبيا مشبوهاً فيه ، ويعرضه لتفتيش ويبحث دقيقين غالباً ما ينتهيان باعتزاز أموال العامل المهاجر أو باعتقاله أو تقديميه لمحاكمات صورية بتهم واهية وطفقة ، كما هو حال الاخ بالفروع ٤٠٠ .

وما ان عادت العلاقات بين الحكومتين الليبية والمغربية بعد حرب اكتوبر حتى بدأ التدفق العمالي من جديد على المراقق الاقتصادية في الجماهيرية الليبية .

في ٢٠ ابريل ١٩٧٦ نشرت ادارة الهجرة والجوازات الليبية احصاء للعمال الاجانب والعرب المقيمين بالجماهيرية ، كان فيه عدد المغاربة (٢٥٨) عامل ، حاملين لبطاقة الاقامة ، منهم (٦٢) لا يحملون بطاقة العمل وضمن هذا الرقم يدخل النساء والاطفال .

وفي آخر السنة الماضية ١٩٧٨ كان عدد العمال المغاربة في الجماهيرية العربية الليبية يقارب من ٧٠٠٠ عامل يحملون بطاقتى الاقامة الاجبارية للسفير وحاشيته يكون العمال قد أتوا على الدرىهمات التي كانوا سيرسلوها الى

بعد الحملة التوضيحية التي قام بها المناضلون النقابيون المغاربة المنتسبين إلى نقابة اللجان العمالية بمنطقة كطالونيا حول المشاكل التي يواجهها عمالنا بهذه المنطقة وخاصة من أجل الحصول على الجوازات الجديدة والبطاقة الوطنية، وبعد الدناءات التي وجهت إلى العمال بهدف توحيد الصفة لمواجهة المعاملات اللاإنسانية التي تواجه بها القنصلية عمالنا، ومحاربة العرقل والتشكك في القنصلية على خلقها في وجه العمال قام المناضلون النقابيون المغاربة بحملة واسعة ضد ما يسمى بالودادية التي أصبحت تهدد العمال الذين يشاركون في النقابات الأساسية الديمقراطية.

وفي نفس الاتجاه تم الاستدعاء إلى تجمع عام حضره ما يقرب من ثلاثة عامل مغربي لدراسة قضية الجوازات الجديدة والعراقيل التي تضعها القنصلية المغربية ببرشلونة للعمال. وبعد هذا التجمع الثاني من نوعه لدراسة نفس المشكل حيث أنه قد سبق أن عقد تجمع عام يوم ٣ فبراير الماضي وصودق آنذاك على عريضة تطالب المسؤولين بالقضائية بالعمل على حل مشكل الجوازات وكذلك البطاقة الوطنية بحيث يصبح بإمكان كل عامل مغربي بهذه المنطقة الحصول على مثل هذه الأوراق لتفادي المشاكل التي يتعرض لها العمال أثناء العودة إلى الوطن.

أمام هذه النضالات الواسعة والتي كان لها صدى واسعاً في الأوساط العمالية قدم القنصل العام المغربي ببرشلونة احتجاجاً لدى نقابة اللجان العمالية بدعوى أن الأعمال النقابية التي تقوم بها نقابة اللجان العمالية وسط الجالية

الفنصلية وأن الأشخاص ، حسب تعبير القنصل العام ، الذين يقومون بالسهر على حل مشاكل العمال المغاربة بالنقابة تنقصهم الخبرة ، كما طلب القنصل العام مقابلة مع الكاتب العام لنقابة اللجان العمالية بكتالونيا ليؤكد له الاحتياج ، وفي نفس الوقت أظهر للنقابة استعداد القنصلية للتعاون مع النقابة ، وقد رفض الكاتب العام لنقابة اللجان العمالية بهذه المنطقة هذا الاحتياج وأكد للقنصل أثناء اللقاء مساندة النقابة للمناضلين للمناضلين المغاربة ، وللحركة العمالية المغربية ، وأن النقابة تعتبر الاحتياج بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية للنقابة . وقد استغرقت المقابلة نصف ساعة تقريباً.

وأمام هذه المناورات التي تستهدف ضرب نضالات النقابيين المغاربة والتشكيك في أهميتها أصدرت كونفيدرالية نقابة اللجان العمالية بكتالونيا بياناً صحيفياً أكدت فيه مساندة النقابة للعمال المغاربة في نضالاتهم العادلة . وهذا نص البيان :

للتضامن مع العمال المغاربة تقابل القنصل المغربي ببرشلونة السيد يوسف الفهري الفاسي مصحوباً بملحق وزارة الشغل مع السيد خوسي لويس لوبيز بوي ، الكاتب العام لنقابة اللجان العمالية بكتالونيا بحضور السيد ليوبولد واسوني من قسم القانون بنفس النقابة . وأثناء اللقاء أكد النقابيون مساندتهم للعمال المغاربة والآجنب عاماً .

ان نقابة اللجان العمالية بكتالونيا ستستمر في مساحتها ومساعدتها للخطبة النقابية التي أقرها العمال المغاربة المنخرطين بهذه النقابة .

وطالب الكاتب العام للنقابة السيد لويس لوبيز بوي باطلاق سراح حوالي ثلاثة آلاف نقابي الذين اعتقلوا أثناء الاضرابات الأخيرة التي شهدتها المغرب .

برشلونة ٢ مאי ١٩٧٩
قسم الصحافة
نقابة اللجان العمالية
الجان العمالية وسط الجالية

نقابة اللجان العمالية بكتالونيا

تضامن مع نضال المهاجرين

المغاربة

يبدو أن مشروع القانون المتعلق بوضعية الاجانب قد وجد صيغته النهائية بعد سلسلة من المحاولات والقرارات التي كان بشأنها الاخذ والرد واللغاء والتعديل .

وقد أجمعت الاصوات المعارضة لهذا المشروع على أن هذا الأخير يعتبر أقسى القرارات التي اتخذت في حق المهاجرين مع العلم أن مجلس الدولة سبق له أن ألغى القرارات السابقة التي تعتبر " أقل قساوة " وذلك بحكم لاقانونيتها أو لا دستوريتها ..

ومهما كانت التقديرات والتقييمات يبقى أن المشروع الأخير ما هو الا امتداد للمحاولات السابقة التي تستهدف وضعية المهاجرين وحقوقهم .

وكلنا يذكر أن الحملة قد بدأت يوم ٣ / ٩ / ٧٤ باعلان قرار إغلاق الحدود أمام الهجرة وأغلقت فعلاً أبواب الهجرة بشكل نهائي يوم ٢١ / ٥ / ٢٥ مما أثار ردود فعل عميقة وسط الديموقراطيين والتقديرين حيث كان واضحًا أن مثل هذا القرار ليس إلا محاولة لتحويل الانظار عن الازمة الاقتصادية وتقديم المهاجرين كبس الضحية وذلك بعد أول قرار للسيد ليونيل ستوليري القاضي بتسهيل العودة مقابل مليون فرنك . وعندما رفض المهاجرون المليون فرنك أعلن كاتب الدولة يوم ٢٢ / ٩ / ٧٤ أن قرار تسهيل العودة سوف لن يشمل إلا العاطلين فقط بل سيتعاده إلى حالات أخرى . بعد هذا مباشرة أعلن عن عدم امكانية التحاق

ساندوا واشتركوا في
الختن والتوزي
الاشتراك السنوي العادي
27 فرنك فرنسي
C.C.P. 1.151.50 D
LA SOURCE

موريتانيا بين تدهور الاوضاع الداخلية

مناجم الحديد بزويرات، سنة ١٩٧٥، فانه لم يضيق الشركات المتعددة الجنسية بعد مرور سنوات من النهب المطلق وبعد أن أخذت تعويضات ملائمة عن التأمين، خاصة وأنها تستمر في استلام حاجياتها من الحديد وفق عقود امتيازية، تاركة للدولة الموريتانية كافة مخاطر وانعكاسات تقلب السوق العالمية وعيء تأمين عمل المناجم وضمانه.

وفي إطار توجيهات صندوق الامن الدولي، كان فصل منجم نحاس أكجوجوت عن الشركة الوطنية المنجمية والصناعية، قبل إغلاقه بشكل مؤقت بسبب انخفاض سعر النحاس في السوق العالمية. وكان إغلاق مصفاة السكر في نواكشوط وتأجيل بدء العمل في مصفاة النفط بنواذيبو ٠٠٠ وهنالك حالياً توجه نحو إعادة ربط العملة الموريتانية (الاوقية) بالفرنك الفرنسي من جديد ولو بصفة غير مباشرة وفق اتفاقية خاصة. ومعلوم أن أن لجنة فرنسيّة حلّت بنواكشوط قبل أيام من الاطاحة بالرئيس السابق ولد دادا، لدراسة هذا الامر.

ومن الطبيعي أن يعكس هذا التأزم الاقتصادي على الوضع المعيشي والاجتماعي للغالبية العظمى من السكان. فارتفاع الاسعار وتفضي المضاربات واستفحال ظاهرة الرشوة وصلت إلى حد لا يطاق. وفي مجتمع تسوده الامية (تبلغ نسبتها ٨٠ بالمائة)، تتسم الوضاع الاجتماعي بالتدحرج المستمر. فالوضعية الصحية مزرية، حيث لا يوجد إلا ٢٥ طبيباً من بينهم ٦٥ أجنبياً (أى طبيب لزيد من ٣٠ ألف مواطن)، وسرير واحد لكل ٣٠٠ شخص. والجدير بالذكر أن طفل واحداً على خمسة يموت عند الولادة. بالإضافة إلى هذا الجانب هناك تنامي ظاهرة مدن القصدير في ضواحي المدن الكبيرة. فعدد سكان نواكشوط ارتفع من ١٤،٠٠٠ نسمة في نهاية الستينات إلى ١٤٠ ألف نسمة، أى أنه تضاعف عشر مرات.

وتتجدر الاشارة إلى أن المجتمع الموريتاني ظل مجتمعاً عشايرياً، حيث أن العلاقات العشايرية تلعب دوراً هاماً وحاصل فيها. فالبنيات التقليدية لم تتعرض إلا لتطور ضئيل ونسبة فافئات الحكومة ترتكز على قبائل العرب والزوايا الدينية. وهذه الأخيرة لها تأثير كبير في المجتمع الموريتاني، إذ أن ما يقارب ٦٠ في

ال العسكري المتفجر شعور المستفيدين من الحرب وعزز الارتشاء داخل جهاز الدولة.

وعلى الرغم من المساعدات المالية الهامة التي تقدمها الدول الخليجية أساساً لموريتانيا، فإن الدولة اضطرت في شهر يوليو (الشهر الذي تم فيه الانقلاب) للاستدانة من البنوك المحلية لدفع أجور موظفيها.

وفضلاً عن النفقات العسكرية المتصاعدة، فإن ارتباط الاقتصاد الموريتاني بالسوق الرأسمالية العالمية وتبعيته ازاعها، كان له انعكاس سلبي وبخاصة نتيجة ركود صناعة الحديد الأوروبية. فالحديد الذي يغطي مردوده ٨٠ إلى ٩٠ بالمائة من مداخيل العملة الصعبة وأكثر من ثلث موارد الميزانية، انخفضت صادراته بشكل كبير. فبعد أن كانت قيمته المصدرة سنة ١٩٧٤ تعادل ١١٧٧٧ مليون طن انخفضت إلى ٤٢٣ مليون طن سنة ١٩٧٧.

ومما زاد في احتدام الازمة الاقتصادية، الجفاف الذي شمل البلاد سنة ١٩٧٧ والذي خفض الانتاج الفلاحي إلى أقل من نصف حجمه العادي. ففي حين أن حاجيات البلاد تقدر بـ ١٨٠ ألف طن لم يبلغ المحصول إلا ٣٠ ألف طن. وهي ضربة خطيرة إذا علمنا أن ٩٠ بالمائة من السكان يعيشون على الفلاحة وتربية الماشية، وأن ٦ إلى ٧ أشخاص من أصل ١٠ هم رعاة. فرغم مرور أزيد من ثمانية عشرة سنة على الا ستقلال الشكلي لموريتانيا، لا يزال الرحل يشكلون ثلث السكان. فمن أصل ١،٤٢٠،٠٠٠ نسمة حسب احصاء ١٩٧٧ هناك ٥١٤٠٠٠ الرحل.

ان الاقتصاد الموريتاني ككل، اقتصاد يهيمن عليه طابع التبعية. اقتصاد مختلط فالقطاع الصناعي الذي في الانتاج الداخلي الخام بأكثر من ٦٥ في المائة لا يشغل إلا عشرة بالمائة من السكان النشيطين. في حين أن الفلاحة وتربية الماشية والصيد البحري والصناعة التقليدية، التي تشكل مصدر عيش أكثر من ٩٠ بالمائة من السكان، لا تساهم في الانتاج الداخلي الخام إلا بنسبة ٩٨،٤ بالمائة. أما إخراج الاوقية من منطقة الفرنك الفرنسي والإجراءات التأمينية التي تمت تحت ضغط القوى التقديمية الموريتانية، فإنها ستعرض لتراتجعات خطيرة.

فتآميم شركة "ميفيرما" التي كانت تستغل

في العشرين من شهر مارس المنصرم، قام العقيد ولد السالك، رئيس الدولة ورئيس اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني، بتعديل الحكومة وبمراجعة الدستور بشكل يسمح له بالاستحواذ على كامل السلطات والصلاحيات. وصاحب هذه المراجعة اقالة ثلاثة وزراء.

وفي السادس من شهر أبريل، حدثت تعديلات أخرى أكثر أهمية وزوّناً من سابقتها. فإذا كان العقيد مصطفى ولد محمد السالك قد احتفظ شكلياً برئاسة الدولة، فإن السلطة الفعلية انتقلت إلى يد العقيد أحمد ولد بوسيف رئيس الوزراء السابق، وتحول اسم اللجنة العسكرية من لجنة الإنقاذ الوطني إلى لجنة الخلاص الوطني.

وهكذا شهدت موريتانيا في غضون سبعة أشهر ثلاثة تحولات مهمة على مستوى السلطة. كان أولها وأهمها، الانقلاب الذي أطاح بالرئيس السابق المختار ولد دادا في الصيف الماضي بعد أن مكث في رئاسة البلاد ١٨ سنة. لقد جاء الانقلاب الأول، على حد تعبير مدريبه، ليُفجّر دينامية السلام في منطقة المغرب العربي وليخرج موريتانيا من وضع الاستنزاف الخطير الذي آلت إليه من جراء حرب الصحراء. لكن وعلى الرغم من ايقاف "البوليساريو" لعملياته الهجومية ضد موريتانيا، غداة الانقلاب، لم تشهد الشهور التي تلته انفراجاً للازمة الاقتصادية الحادة ولا انفراجاً لحالة التوتر والاصطدام العسكري المخيّمه على المنطقة.

ان التغيرات الثلاثة التي شهدتها موريتانيا على مستوى السلطة، تجد قاسمها المشترك في عاملين اثنين: تدهور الوضع الداخلي من جهة وتطورات قضية الصحراء الغربية من جهة ثانية.

تدهور الوضاع الداخلية

لقد تميزت الشهور الأخيرة من حكم ولد دادا بالاختناق على المستوى الاقتصادي، فزيادة على التضخم المتتصاعد والمضاربة في المواد الأساسية، جاءت الضرائب غير المباشرة وخاصة لتزيد المستوى المعيشي للسكان تدهوراً أكثر.

وما من شك أن التكاليف العسكرية قد لعبت دوراً هاماً في احتدام الازمة الاقتصادية، فقد أصبحت هذه التكاليف تمتلك ٦٠ في المائة من الميزانية منذ سنة ١٩٧٧. كما أن الوضع

وعاقب النطفل على الصحراء الغربية

جدول لاهم الاحداث

- لمدة ثلاثة أشهر على الأقل .
× ٢٦ مارس ١٩٧٩ : أعلن في دكار عن تشكيل جبهة "زالفولي" للنضال من أجل تقرير المصير للاقتصادية الزنجية في موريتانيا . زعيم هذه الجبهة هو "آليون دياو" دركي سابق طرد من الدرك الموريتاني بعد أسبوع من مرور الانقلاب الاول بسبب "سلوكه اللانهائي" .
× بداية أبريل ١٩٧٩ : وصول المبعوث الفرنسي "روني جورنياك" إلى العاصمة الموريتانية .
× ٥ أبريل كان موعد افتتاح اجتماع اللجنة الاستشارية التي شكلها الرئيس ولد السالك .
غيب عن الاجتماع ٤٠ عضوا .
× ٦ أبريل ١٩٧٩ : العقيد أحمد ولد بوسيف يتولى مهام رئاسة الوزراء ونائبة رئاسة اللجنة العسكرية .
× ١١ أبريل ١٩٧٩ : وثيقة دستورية جديدة توكل على القيادة الجماعية للجنة العسكرية .
دور رئيس الدولة يصبح شكليا .
× ١٣ أبريل ١٩٧٩ : اطلاق سراح الرئيس السابق المختار ولد دادة .
× ٢٣/٢٢ أبريل ٢٩: وفد جزائري يحل بالعاصمة الموريتانية حيث تقابل مع العقيد ولد محمد السالك .
× ٢٣/٢٢ أبريل ٧٩: زيارة وزير الخارجية الموريتاني للجماهيرية الليبية حيث تقابل مع مبعوثين "البوليساريو" . مصادر ليبية تقول بأن اللقاء توج باتفاق بين الطرفين تتخلى موريتانيا بمقتضاه عن تيريس الغربية .
موريتانيا تكذب هذا التنا باشرة .
× ٢ ماي ١٩٧٩ : لجنة الحكماء الافارقة المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية ، تحل بالعاصمة نواكشوط .
× ٢٧ ماي ١٩٧٩ : مقتل العقيد أحمد ولد بوسيف في حادثة طائرة من جراء عاصفة رملية قوية جرفت الطائرة أتناء هبوتها بدكار .
× ٣١ ماي ١٩٧٩ : تعين العقيد ولد خونا هيد الله رئيسا للحكومة .
× ٣ يونيو ١٩٧٩ : الرئيس ولد السالك يعلن استقالته من رئاسة الدولة واللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني ، ويتم تعويضه في هذه المنصبين بالعقيد محمود ولد لولي .

- × ١٠ يوليوز ١٩٧٨ : الانقلاب على الرئيس ولد دادة بعد حكم دام ١٨ سنة . تشكيل لجنة عسكرية للإنقاذ الوطني بقيادة العقيد مصطفى ولد محمد السالك .
× ١٢ يوليوز ١٩٧٨ : "البوليساريو" يعلن وقف اطلاق النار على الجبهة الموريتانية .
× ٦ غشت ١٩٧٨ : صدور وثيقة موقعة باسم "الاطر الشابة الزنجية الافريقية في موريتانيا" ، تحت عنوان : تحليل الوضعية الوضعيية . مساهمة الى اللجنة العسكرية لصالح سياسة الإنقاذ الوطني . بعد أن تطرقوا الوثيقة الى تقييم تجربة النظام السابق وانتقادها على الخصوص في كونها وضع الرزوج الافارقة في موقع مواطنين من الدرجة الثانية سياسيا واقتصاديا وثقافيا" ، طرحت الوثيقة خطوط عريضة لمبدل للوضع ينطلق من اعتبار موريتانيا كوطن متعدد القوميات .
× ٩ أكتوبر ١٩٧٨ : وزير الخارجية الموريتاني شيخنا ولد الاغضف يؤكد حدوث اتصالات بين موريتانيا و "البوليساريو" .
× ٧١ نوفمبر ١٩٧٨ : الرئيس السنغالي سنغور يهدد بتفجير "مشكل الاقليمية الزنجية" في موريتانيا اذا تشكلت دولة صحراوية . ويتهم "البوليساريو" بالعنصرية ازاء السود .
× ٢٩ ديسمبر ١٩٧٨ : وفد موريتاني يشارك في تشيع جنازة الرئيس الراحل هواري بومدين .
× نهاية يناير ١٩٧٨ : ظهرت على جدران مدينة نواكشوط عدة شعارات مثل : تسقط العنصرية - تكافؤ الثقافات - إعادة الاعتبار للجنوب . كما تم توزيع العديد من المناشير بشكل مكشوف في العاصمة الموريتانية ، تدور حول نفس الشعارات .
× ٢ مارس ١٩٧٩ : مجموعة من رجال التعليم الرزوج يشنون اضرابا "احتاجوا على تعريب التعليم" .
× ٢١ مارس ١٩٧٩ : الرئيس ولد السالك يقوم بمراجعة الدستور ويستحوذ على كافة السلطات ويتم ابعاد ثلاثة وزراء : جدو ولد السالك - ولد بييجيرا - ولد بريزييلي .
× شهر مارس ١٩٧٩ : الرئيس الموريتاني يطلب مقابلة الرئيس الفرنسي . الحكومة الفرنسية تعتبر بحجة أن برنامج الرئيس حاصل

المائة من السكان منخرطين حاليا في زوايا دينية ، والفتات المستضافة تتشكل من الرعاة و "الحراطين" والعبيد . وهناك أقلية زنجية تشكل ٢٤ بالمائة من السكان تتوزع كالتالي : "التوكلور" ١٧ بالمائة ، "الساراكولي" ٥ بالمائة ، "الولوف" ١ بالمائة ، البول ١ بالمائة .

وانقلاب ١٠ يوليوز يجسد هيمنة قبائل العرب المقاتلة من جديد بعد أن أبعدت نسبيا في السنوات الماضية لصالح الزوايا . فالرئيس السابق من عشرة أولاد بيري من منطقة الترارزة في الجنوب ، في حين أن القادة العسكريين الذين خلفوه هم في غالبيتهم من منطقة الحوض الشرقي الجنوبي (الرئيس ولد محمد السالك - أحمد ولد عبد الله - الشيخ ولد بيضا - جدو ولد السالك ٠٠٠) .

ولقد فشل انقلاب ١٠ يوليوز على المستوى الداخلي . فالازمة الاقتصادية لم تتفكر عن التدهور والاستفحال . فهذا الانقلاب ، كما تؤكد الاحداث ، لم يكن سوى فرصة بالنسبة للبعض لللأداء الفاحش ولتصفية بعض الحسابات القبلية وطمأنة الرأس المال الخاص والاجنبي بعوده الليبيالية والحد من تدخل الدولة الا اذا تعلق الامر بالخسائر والديون (بلغت هذه الاخيرية ٧٥٠٠ مليون دولار) .

وبموازاة هذا الفشل على المستوى الداخلي في تطبيق الازمة الداخلية ، فشل الحكم العسكري فيما أسماه بدينامية السلام .

عواقب التطفل على الصحراء المغربية

- ان كل الواقع والاحاديث تؤكد أن الدافع الاساسي لانقلاب عاشر يوليوز للتحولات التي تلتـه - رغم أهمية العامل الداخلي - كان هو تطورات قضية الصحراء . ان ما غير عنه القادة العسكريون بدينامية السلام يتلخص في ترتيب الاوضاع في المنطقة من جديد في آفاق تحضير تسوية جديدة . ان المستفيد الاول من الانقلاب الموريتاني الاول كانت هي فرنسا التي "تقبلته" بارتياح كبير . ذلك أنها وجدت فيه امكانية لضرب عصفرین بحجر واحد :
- من جهة محاولة استرجاع علاقتها مع الجزائر وتطوير مبادراتها الاقتصادية معها .
- من جهة ثانية ، فرض وجودها بشكل

المؤتمر الثالث لمنظمة الاشتراكيين بال المتوسط

الثقافي الاميريالي .
– القضايا الاجتماعية وخاصة مساهمة المنظمات الجماهيرية بمنطقة البحر المتوسط للدفاع عن حقوق المغتربين .
– وبخصوص قضيتنا الوطنية سجل الوفد المغربي بمختلف مكوناته السياسية ، الموقف السلبي الذي تضمنه البيان الخاتمي للمؤتمر ، سواء بالنسبة لاحتلال سبتة ومليلية والجزر الجعفرية ، أو فيما يخص مسألة الصحراء المغربية . (انظر بيان الوفد المغربي) .
ولقد ساهمت حركة الاختيار الشوري ضمن الوفد المغربي بتقريرين : الاول حول انتصارات سبتة ومليلية والجزر الجعفرية ، والثاني حول قضايا الهجرة ، كما تقدمت خلال الجلسة العامة بكلمة هذا نصها :

انعقد يائينا من 15 الى 18 ماي ، المؤتمر الثالث لمنظمة الاشتراكيين بال المتوسط ، حضرته جل الاحزاب والمنظمات التقديمية ببلدان البحر الابيض المتوسط ، وذلك لتدارس القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية التي تهم شعوب المنطقة ومنها على الخصوص :
– الجهود المشتركة للقوى التقديمية والديمقراطية في البحر المتوسط من أجل الاستقلال والسلام والتعاون والامن والنمو الاقتصادي .
– التعاون من أجل ارساء نظام اقتصادي عالمي جديد يعتمد على العدالة ، وتنمية التعاون الاقتصادي بين شعوب المنطقة .
– التعاون الثقافي والعلمي ، وكذا التعاون في قطاع الاعلام بطريقة يضمن فيها الاعلام الموضوعي والديمقراطي ، والنضال ضد التغلغل

• • • • •

على اتفاقية الاستقلال الشكلي للمغرب ، على تكريس احتلاله الاستعماري للمدينتين ، بالحاقهما باقليم كاديس ، والجعل منها مراكز تجارة حرة وقواعد عسكرية ذات الأهمية العسكرية البالغة الخطورة .

وقد حرمت السلطات الاسانية على المواطنين المغاربة الالتحاق بأى وظيفة عمومية ، الا بعد الحصول على الجنسية الاسانية ، وأقحمت أغلبيتهم الساحقة في الاعمال المضنية التي يأنفها المستعمرون ، كما منعت عليهم ممارسة أي نشاط نقابي أو سياسي .
والاستعمار الاساني لا يكتفي بفرض كل هذه الانواع من القهر والاستغلال على المواطنين المغاربة ، بل لقد عمد باستمرار على محاربة الثقافة الوطنية ومحو كل الاثار الحضارية ذات الطابع العربي للمدينتين .

ولقد عمدت السلطات الاسانية في الاونة الاخيرة الاقبال على اجراء مهزلة انتخابية لتعيين محافظين محليين من أصل مغربي وجنسية اسبانية بهدف الحق المدينتين بشكل نهائي باقليم الاندلس .

قضيتنا الوطنية : ارجاع التناقض الى مكانه الحقيقي

انتا اذا نثير انتباهم الى وضعية المدينتين المغربيتين المغتصبتين ، فاننا نريد في ذات الوقت أن نؤكد على المسؤوليات الجسمانية التي يتحملها النظام المسلط على شعبنا في التفريط في سيادتنا الوطنية ، وجعل بلادنا جسرا لتنفيذ مخططات الاستعمار والاميرالية .

انتا سوف لن تؤكد سوى ما هو معروف بين ، اذا ما ذكرنا بالادوار التي قام ويفهم بها النظام لخدمة مصالح الرأسمال الدولي مستغلًا في ذلك موقع بلادنا الاستراتيجي الممتاز ، وطاقاته الاقتصادية والبشرية معا . انه لم يتعدد والحالة هذه ، في التدخل السافر مرتين في شؤون شعب زاير ، واقحام القوات المسلحة المغربية في مغامرة امبريالية واضحة المرامي ، انه شكل السند والدعم اللا مشروط لنظام الشاه ، حتى استقبله

الاميرالية وعملائها المحليين : الصهيونية والرجعية العربية ، هو بالضبط الحرب والعدوان على شعوب المنطقة ، وليس السلام والطمأنينة كما تدعى .

ان واجب كل حركات التحرر والقوى التقديمية والديمقراطية وكل الانظمة الوطنية العربية ، قد أصبح اليوم أكثر من أى وقت مضى هو الالتفاف حول قضيتنا الوطنية المركزية : تحرير فلسطين وانهاء الاحتلال الصهيوني ، ودعم منظمة التحرير ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، كامل الدعم والمساندة ، بكلمة ، بالتبعية ، باليان ، لكن أساسا بالفعل وبالعمل على توفير الامكانيات المادية والمعنوية الكفيلة بتحرير ارادة الشعب الفلسطيني حتى تحقيق أهدافه الثورية المنشورة ، ودعم الحركة الوطنية التقديمية المناضلة من أجل لبنان عربي ديموقراطي حر وموحد .

الهيمنة الاستعمارية على سبتة ومليلية والجزر الجعفرية

أيها الاخوة والرفاق ، أيها السادة ،
انتا اذا نحيي مؤتمتنا الثالث الذي حق
هذا اللقاء الثمين بين الاحزاب والمنظمات
السياسية التواقة لجعل من المتوسط بحيرة سلام
واطمأنان ، وتحقيق التحرر والتقدم والرخاء
لكل شعوب البلدان المجاورة له ، نود في هذا
الاطار – وحركة تقدمية مغربية – أن نعرض على
مجتمع الموقر بعض القضايا السياسية التي تهم
مصير شعبنا ومصير السلام في كامل المنطقة .
نريد بادئ ذي بدء أن نثير الانتباه الى
أن البلدان المجاورة للمتوسط ، ان استطاعت أن
تنهى الاستعمار المباشر على طول دائرة البحيرة ،
فتنة استثناء صارخ لا زال يكرس هيمنة
الاستعمارية بالشكل الذي عرفت عليه منذ القرن
التاسع عشر ، ونخص بالذكر المدينتين
المغربيتين : سبتة ومليلية والجزر اللاحقة بهما ،
والتي لا زال الاستعمار الاساني جاثما عليها ،
بكل تحد لقرارات الامم المتحدة ، والضمير
الدولي والرأى التقديمي بشكل عام .
لقد دأب النظام الاساني منذ التوقيع

كلمة الاختيار الشوري

أيها الاخوة والرفاق ، أيها السادة ،

ينعقد مؤتمرا الثالث هذا ، وقضية استرجاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، تتعرض لاشرس هجمة تشنها الاميرالية والصهيونية والرجعية العربية ، تمثلت أساسا ، وبعد الانهاك العسكري المستمر للمقاومة الفلسطينية في لبنان ، وبعد كل المحاولات التصفوية البائسة ومحاولات تقسيم الشعب اللبناني الشقيق ، تمثلت في تكريس الاعتراف بالكيان الصهيوني من طرف النظام المصري الرجعي ، تكريسا رسميا نافذا .

ان اتفاقية الخيانة والعار التي أقبل عليها نظام السادات لا تشكل طعنة موجهة للشعب المصري الابي وهضما واضحما لمصالحة الوطنية والقومية فحسب ، بل هي طعنة من الخلف لكفاح الامة العربية جماء ضد الاحتلال والاستبداد ، ومؤامرة شناء ضد الشعب الفلسطيني المكافح ، وبكلمة واحدة : خيانة عظمى لم يسبق لها مثيل في تاريخ أمتنا العربية .

تحرير اردة الشعب الفلسطيني من أجل
تحقيق أهدافه الثورية المشروعة

ان "سلام السادات" ، ما هو في الواقع والحقيقة سوى معاهدة حرب وعدوان ، تروم تعويض قلعة الشاه بقلعة السادات ، وتوفير كل امكانيات الضغط العسكري والاقتصادي والسياسي على الشعوب ، بما فيه خدمة للمصالح الامريكية والامبريالية عامة ، وصيانة لها على المدى البعيد .
وان التحركات المشبوهة التي قام بها السادات مباشرة بعد التوقيع على معاهدة الخيانة ، في كل من عمان والسودان والحدود الليبية ، اضافة الى التسلیح المضطرب الذي تحضى به اسرائيل ، واقبالها مجددا على الاستفزاز والتعنت في وجه الامة العربية .
ان هذا كله ليشكل قرائن ثابتة تؤكد أن ما تزيد





وهو ينفض آخر أنفاسه، انه مهد وخطط وساهم في كل فصول الخيانة الكبرى والمؤامرة الشنعاء التي قام بها السادات في حق الشعب الفلسطيني والامة العربية جماء، رغم تراجعه التكتيكي الاخير والذي لم يكن سوى هروبا من العدو وثقاء لش النقم الشعبية .

لا غرابة اذن، النظام المغربي المتأمر على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والافريقية عامة، لا غرابة أن نراه يتغاضى، بل يبرر ويحدد استعمار الاستعمار العتيق جاثما على جزء من ترابنا الوطني، ذلك أن مصالحه ومصيره مربوطة عضويا بمصالح الاستعمار الاميراليه .

انها نفس الدوافع المصلحية التي أدت به الى تجاهل قضيتنا الوطنية والسماح للاستعمار الاسباني بالاستعمار في احتلال الصحراء المغربية أزيد من عشرين سنة، وذلك بعد أن عمل هو بنفسه على حل جيش التحرير الشعبي سنة ١٩٦٠، والذي ساهمت فيه الجماهير الصحراوية المناضلة جنبا الى جنب مع باقي الجماهير المغربية في تحرير كامل الصحراء، الذي تم وتأريخ الشعوب يشهد، بفضل تضحيات جسام قدمتها الجماهير المغربية دون حساب ولا مقابل، يحركها ويدفعها طموحها نحو التحرر والوحدة الشاملة .

لكن تآمر النظام مع الجيшиين الاستعماريين الفرنسي والاسباني من خلال عملية "ايوكوفيون" الشهيرة، هو الذي أدى الى اجهاض التحرير، وسحق جيش التحرير العسكري، ثم حل ما تبقى منه، وتسلیم الصحراء من جديد الى الاستعمار الاسپاني .

ولقد أبى النظام، بعد عشرين سنة من التجاهل، بل من التواطئ، والقمع الموجه للمواطنين في الصحراء ، وفي مكره مسروق سياسية تميزت أساسا بقرب انتهاء عهد فرانكو، الا أن يجعل اليدي في اليدين مجددا مع الاميرالية، ليجاد حل يسمح بتحويل الاستعمار الجديد، بأقل العتيق بالمنطقة الى استعمار جديد، بأقل خسارة، فزج بقضيتنا الوطنية العادلة في سوق المقاومة والمساومة مع الرأسمال الدولي، مستغلًا ومتخدلا في نفس الوقت الحس الوطني الصادق لجماهيرنا الشعبية، لينتهي بها الى الامضاء على اتفاقية مدريد الاستعمارية الجديدة، التي كرست تقسيم التراب والجماهير، واقتسم خيرات المنطقة بما فيه خدمة لمصالحه ومصالح حليفه الرجعي بموريطانيا، وضمانة للدول المغربية للاميرالية عامة .

اما بعض العناصر من قادة الحركة الوطنية المغربية التي ساهمت بدور الوسيط في مشاورات نيويورك تمهيدا لاتفاقية مدريد التقسيمية، فقد أوهمت نفسها أنها تمكنت من جعل النظام يتبنى شعاراتها ويصبح وطنيا بين عشية وضحاها . انها قد ارتكبت خطأ استراتيجيا فادحا في تحالفها مع نظام مرتبط عضويا بالاميرالية، مسيئة في نفس الوقت لعلاقات الصداقة التي ربطتنا تاريخيا كحركة تقدمية مغربية بكل قوى التحرر والتقدم عبر العالم .

اما تجزئة الشعب المغربي بالعمل على

بلاغ من الوفد المغربي

ان الوفد المغربي - بجمع مكوناته السياسية - المشارك في المؤتمر الثالث لاحزاب ومنظمات البحر الابيض المتوسط الاشتراكية والتقدمية، المنعقد بأشينا أيام ١٥ - ١٨ ماي ١٩٧٩، ليعلن للمنظمات الاشتراكية والتقدمية المتوسطية وللرأي العام العالمي ما يلي :

١ - يعلن تحفظه التام اراء المترافق الذي دفع اليه المؤتمر باقحام قضية ما يسمى بـ "الصحراء الغربية" في نص البيان العام للمؤتمر، وهي قضية ما تزال قيد الدرس في المؤسسات العربية والافريقية، وهي على كل حال لا تمتصلة الى قضايا البحر الابيض المتوسط، موضوع المؤتمر .

٢ - يدين بشدة تملص البيان العام من طرح ومحاكمة الاحتلال الاستعماري في الحوض الغربي للمتوسط وتعتمد اغالله المطالبة الصريحة بتحرير سبتة ومليلية وجزر الشفارين المغربية من نير الاحتلال الاسباني وكذا تحرير جبل طارق .

٣ - يؤكد استمرار بذل وتصعيد نضال الشعب المغربي المناهض للاميرالية في حوض البحر الابيض المتوسط وفي العالم ، وذلك من أجل تحقيق سلام حقيقي وعادل في حوض المتوسط يقوم على تصفية مخلفات وجحود الاستعمار والقواعد والاساطيل العسكرية ضد الهيمنة الاميرالية ومناورات وابتزاز السوق الاوروبية المشتركة لجزء من مقدرات شعوبه واستغلالها البعض لآلات الالاف من مهاجريه، ومن أجل دعم استقلال الشعوب المتوسطية وتمتين تعاونهم المتكافئ وتكاملهم الاقتصادي والسياسي والثقافي والتكنولوجي باتجاه بناء أحسن السلم الحقيقي بحوض البحر المتوسط، جزءا لا يتجزء من السلم العالمي .

٤ - ونظرا لكون المقترنات البناءة التي تقدم بها الوفد المغربي باتجاه ايجاد صياغة مقبولة من طرف الجميع - لم توؤخذ بعين الاعتبار، واحتاجها على ما ورد من تعبيارات تمس بكرامة ونضال الشعب المغربي - فان الوفد المغربي، بجمع مكوناته السياسية، يعلن انسحابه من الجلسة الختامية للمؤتمر .

التضامن مع كفاحات الشعب المغربي

أيها الاخوة والرفاق، أيها السادة،

اننا اذ نستعرض بعض الملامسات التي تحفيت بقضيتنا الوطنية، والتي لا يسع المجال هنا للدخول في تفاصيلها وتشعباتها، فاننا نستهدف أولا وقبل كل شيء التركيز على مصدر المشكل وعقده، ألا وهو النظام المغربي الذي لولا هيمنته وما رافقها من مواجهات ودسائس، لكان الشعب المغربي حرا سيدا على كامل ترابه الوطني . وبموازات مع السياسة اللاوطنية المنسجمة

تبسيط لعنصرية الكيان الصهيوني

لمحة عن جامعة بير الزيت

يرجع تاريخ جامعة بير الزيت كمؤسسة تعليمية الى سنة ١٩٢٤ حيث انطلقت كمدرسة ابتدائية . وفي سنة ١٩٣٩ تطورت الى مدرسة ثانوية . ولم تبدأ في تنظيم دروس جامعية الا في سنة ١٩٥١ مع تنظيم السنة الأولى الجامعية بها ، وبعد تطورات على مراحل زمنية مختلفة (٢٠٠٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧١) ، أصبحت جامعة بير الزيت متوفّر على مستويات خمس في التعليم العالي . وقد وصل عدد الطلبة عدد الطلبة بها هذه السنة الى ١١٠٠ طالب .

وقد لعبت الجامعة دورا هاما على مستوىين :

١- حاولت وبنجاح تحقيق مستوى تعليمي عال .
٢- تعميق النضال من أجل حرية التعبير والرأي .

ويتجلى هذا الامر ، في المحاور الاربعة التي اشتغلت الجامعة على أساسها وهي :

ا - تنظيم برنامج عمل جماعي بهدف القيام بعض المهام والمشاريع الاجتماعية كبناء قاعات دراسية وطرق جديدة .
ب - العمل على محاربة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد تمكنت الجامعة

بالفعل من تشكيل مركزين لمحاربة الامية .

ج - تنظيم دروس لتكوين أساتذة ومدرسين في بعض الشعب الدراسية كالرياضيات مثلا .

د - تدريس الطلبة العرب المرفوضين في جامعات اسرائيلية أو عربية وذلك رغم الاوامر التي تصدر عن سلطات الاحتلال العسكرية للحلولة دون ذلك .

ان هذه الانتشطة التي كانت تتصدى لها الجامعة تندّرّج كما هو واضح في إطار نضال عام تخوضه الجماهير العربية الفلسطينية لفرض حقها في التعليم وفي حرية التعبير والرأي وأساسا في التمتع بكل الحقوق السياسية العامة . مما جعل سلطات الاحتلال تعمل بكل الوسائل لعرقلته وضرب مجهودات

الجامعة ويمكن ايراد بعض الأمثلة عن الصعوبات التي وضعتها سلطات الاحتلال كعرقلة أمام الجامعة منذ سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧ :

* حرمت السلطات الجامعة من حقها في الاعفاء من الضرائب الجمركية ، الشيء الذي يخلق صعوبات للجامعة من حيث التجهيز . فعملية استيراد تجهيزات مخبرية كلفت لوحدها ٤٦٠٠٠ دولار .

* في سنة ١٩٧٤ ، طردت السلطات الصهيونية رئيس الجامعة حنا ناصر .

* في سنة ١٩٧٣ أغلقت الجامعة لمدة ثلاثة أسابيع .

* وفي ٢ ماي ، تم اغلاقها ولزالالت مغلقة لحد الان .

يمكنها مغادرة البلاد ، فان اغلاق الجامعة يعني حرمانهم من متابعة دراستهم ٠٠ ومن تم فان اغلاق الجامعة يعني حرمانهم من متابعة دراستهم ٠٠ ومن تم فان الرأي العام مطالب بالتجنيد حالا من أجل الضغط على السلطات الاسرائيلية حتى تتم امتحانات آخر السنة بشكل عادي ويتمكن الطلبة من التسجيل بالنسبة للسنة المقبلة" .

وبعد مختلف الأسئلة التي طرحت حول الوضع التعليمي في الاراضي المحتلة عموما وفي الجامعة خصوصا ، تركّزت الأسئلة حول جوهر الكيان الصهيوني نفسه ، وطرح عدد من الحاضرين تخوفهم من كون المطالبة باعادة فتح الجامعة قد يbedo وكأنه تزكية للاحتلال الصهيوني نفسه ، بحيث أن المشكل التعليمي هو مشكل سياسي بالاساس وأن المطروح هو النضال من أجل انهاء هيمنة الصهيونية وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية .

وفي هذا الاتجاه ، ركز الكاتب العام للاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين تدخله حول "ظروف القهر والاستغلال التي تعيشها الجماهير الفلسطينية تحت وطأة العدو الصهيوني الذي لا يتتردد في اللجوء إلى ممارسة القمع الوحشي ضد الطلبة والعمال والفلاحين كلما عبروا عن رفضهم للسياسة الصهيونية ، تلك السياسة التي تسعى إلى تجزئة وتقسيم قضية شعبنا وتقديمها في صيغة مشكل "التسبيير الاداري " في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومشكلة "اللاجئين في جنوب لبنان" و"اللاجئين في الاردن" .
ان ما يريده الصهاينة هو بالضبط تصفية الشعب الفلسطيني كشعب وكيان وهوية" .

ولقد جاء الرد الختامي للجنة الدفاع عن جامعة بير الزيت ، متكاملا ، وغير منافق مع مجمل هذه التدخلات ، حيث أوضح أن التجنيد من أجل اعادة فتح الجامعة يندرج في إطار النضال العام للشعب الفلسطيني من أجل استرجاع حقوقه الوطنية المشروعة . وأن لا تناقض ما بين هذا النضال العام والنضال من أجل قضايا جزئية عملية ومحضة ، مادام هذا النضال يخدم مصالح الشعب الفلسطيني ككل ، كما أوضحت اللجنة أنها تتكون من شخصيات ومتخصصين وأساتذة يمكنهم المساهمة العلمية في مثل هذه القضايا الجزئية ، في حين أن الكفاح العام ضد الكيان الصهيوني يبقى من صلاحية وواجب القوى والاحزاب والمنظمات التقديمية .

أصدر أزيد من ٣٠٠ أستاذ وباحث ومثقف فرنسي بيانا نشرته جريدة لوموند (١١، ١٠ يونيو ١٩٧٩) للاحتجاج على قرار اغلاق جامعة بير الزيت من طرف سلطات الاحتلال الصهيوني . وبعد أن ذكر البيان بأن قرار جامعة بير الزيت (١٠٠ طالب) لم يكن فريدا من نوعه بل لقد سبقه اغلاق عدد من المدارس والمعاهد ، ومنها على سبيل الذكر المدرسة المهنية بالضفة الغربية (٦٥ طالب) ومدرسة معلمات الثانوية (٢٦٦ طالبة) وثانوية (٥٠٠ طالب) ، ندد البيان بهذه القرارات الجائرة التي تمس حقوق الانسان والحربيات الجامعية ، كما طالب باعادة فتح جامعة بير الزيت فورا .

وبعد فترة من تقصي الحقائق وجمع المعلومات في عين المكان ، تكونت من بين هؤلاء المثقفين لجنة للدفاع عن جامعة بير الزيت ، كما تكونت لجان مماثلة في كل من ايطاليا والولايات المتحدة على الخصوص .

ولقد عقدت لجنة باريس يوم الثلاثاء ١٢ يونيو ندوة صحفية لتنوير الرأي العام حول ظروف اغلاق الجامعة وتجنيده من أجل اعادة فتحها . واستهل الناطق باسم اللجنة كلمته الافتتاحية بالذكر بالاحاديث ، فأشار الى أن سلطات الاحتلال الصهيوني قد سبق وأن أغلقت كل المؤسسات التعليمية بالضفة الغربية وقطاع غزة يوم ٢٥ مارس وذلك مناسبة التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد وذلك لمدة أسبوع ، كما أنها خرقت حرمجة الجامعة عدة مرات وصادرت عددا من الكتب والوثائق الموجودة بها كما شنت حملة اعلامية واسعة النطاق عبر كل أجهزتها قبل أن تقرر اغلاق الجامعة يوم ٢ ماي ١٩٧٩ ولأجل غير مسمى .

وهذا القرار التعسفي ، يقول الناطق باسم اللجنة ، "يندرج في إطار سياسة عامة تستهدف حرمان الشعب الفلسطيني من التعليم والمعرفة وهي تعتبر خرقا سافرا لحقوق الانسان ، تلك الحقوق التي لا يمكن تجزئتها وتزكيتها بعضها ورفض البعض الآخر أو التمسدق بها فقط من باب الاستهلاك ، وهي وبالتالي ترتبط بالمشاكل السياسية ارتباطا وثيقا .

ان قرار اغلاق الجامعة هو قرار بالغ الخطورة ، خاصة اذا ما علمنا أن أزيد من ٨٠٠ طالب يأتون الى الجامعة كل سنة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبما أن أغلبيتهم الساحقة لا

لقد أقبل النظام في الاونة الاخيرة على القيام بأشرس حملة قمعية تعرضت لها الحركة النقابية المغربية، حيث ثم اعتقال مئات المناضلين المنضوين تحت لواء الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، اضافة الى كل أنواع التنكيل والتعذيب والتعسف المادي والمعنوي، تحت غطاء قوانين سنت في عهد الاستعمار، وهذا هو يستعد اليوم لتنظيم محاكمة ما يقرب من 150 متهم نقايباً بدعوى الاحلال بالامن الداخلي، بعد أن تم طرد أزيد من 500 نقابي من رجال التعليم والصحة، وذلك في تحدٍ تام للقوانين التي سنهما النظام نفسه.

وبهذا يكون قد كشف القناع بشكل نهائى عن طبيعته الارتوقراطية، وبهذا ينفضح زيف الديمقراطية الشكلية التي أراد بناء واجهتها كمادة استهلاكية لطمأنة حلفائه الاميراليين، الا أن كل حملات القمع والارهاب هذه لم تنل من عزيمة الشعب المغربي على الكفاح المستمر من أجل العدالة الاجتماعية والتحرر الحقيقي. ولقد جاء فاتح ماي، عيد الطبقة العاملة، مناسبة سارة أكدت من خلالها الجماهير الشعبية المغربية صمودها وقدراتها الكفاحية الهائلة وأصرارها على النضال والتضحية حتى الخلاص من آخر قلعة ملكية ارتوقراطية في جوار البحر المتوسط وفي افريقيا عموماً.

أيها الاخوة والرفاق، أيها السادة، ان الاوضاع الصعبة التي تجنازها الحركة النقابية المغربية ومجموع الجماهير الشعبية، نتيجة القهر والاستبداد المسلط عليها، ليجعلنا نتوجه اليكم بالدعوة للتضامن مع ضحايا القمع في المغرب، والوقوف خاصة بجانب المناضلين النقابيين الذين يقدمون الى المحاكم الصورية، من أجل موازرتهم والمطالبة باطلاق سراحهم فوراً، والكف عن متابعتهم، واحترام حق الاضراب والحقوق الديموقراطية الفردية وال العامة. ان مساندتكم وموازرتكم هاته، ستأتي في سياق التضامن الذي عبرتم عنه باستمرار، وعبرت عنه كل القوى المحبة للعدالة والديمقراطية بمناسبة مختلف المحن العسيرة التي مر منها شعبنا، ونخص بالذكر المحاكمات السياسية الكبرى بمراكنش والقنيطرة والتي استهدفت تصفية المناضلين التقديمين المغاربة. اانا لنثمن عالياً هذا التضامن الاخوى الذي من شأنه أن يجبر النظام على التنازل ورفع اليد عن المناضلين، وانه ولا شك مكسب أساسى للحركة التقديمية المغربية، التي ما فتئت تشق الطريق نحو تحقيق الحياة الكريمة العادلة لشعبنا، حتى يتمكن وهو شعب حر من نسج علاقات الصداقة والتضامن والتعاون الطبيعية مع كل شعوب البحر الابيض المتوسط، وحتى يقوم بالدور المنوط به في دعم كفاح الشعب الفلسطيني الصامد، وخدمة أهداف الامة العربية جماء، والمساهمة في النضال العالمي المناهض للأمبرالية. انه المضى قدماً على طريق تحقيق الاهداف السامية التي رسمها قائدنا ورفيقنا الراحل: الشهيد المهدى بنبركة.

مناورات السفارة المغربية - تتمة -

اما شبكة النهب والاستغلال التي امتدت الى الارض الليبية تحت غطاء البنك الشعبي فقصتها غير خافية على أحد، اذ عرف العمال المغاربة في أروبا كيف يفضحون أغراضها الانتفاعية وتصرفات سماستتها وعدم وفائها بالوعود التي تسطرها وتبشر بها. وقد فتحت في الجماهيرية مكتبا داخل بناية سفارة المغرب في طرابلس بغرض معلن من "تسهيل تحويل مدخلات العمال المغاربة من الجماهيرية الى المغرب".

ورغم أنه ليس هناك أي مشكل في تحويل مدخلات العمال المغاربة عن طريق البنك الليبي ، باعتراف كل الدول التي

قطع منهجي وصمود مستمر - تتمة -

وطني لديهم ، فبالاحرى أن يقبلوا بالتضحيه من أجل الوطن . ٠٠٠

اما الخلاصة الثانية التي تفرض نفسها ، فهي أن النظام ، رغم خطورة وشراسة أساليبه المتتجدد ، يوهم نفسه اذا ما اعتقد أن هذه الاساليب ستنهي النضال الجماهيري أو أنها ستحد من عزيمة وصمود الكادحين وطلاعهم المنظمة حتى تحقيق العدالة الاجتماعية والسيادة الشعبية. ان الحركة النقابية ، رغم كل أنواع القهر والتعسف ، تعيش مرحلة من النهوض والتتجدد والبناء التنظيمي السليم ، وتضع نفسها أداة معبرة عن مصالح الطبقة العاملة وكل الفئات الشعبية ، واطاراً يوحد ويقود نضالاتها العادلة والمشروعة .

ان الحركة الثورية ، رغم مرحلة المخاض التي تعيشها ، ورغم الصعب الموضوعية والذاتية التي تعرّض سبليها ، انها ما فتئت تحقق المكسب تلو الآخر على طريق بناء الاداة الثورية الكفيلة بقيادة نضال الكادحين ، وتحقيق الوحدة النضالية بين كل القوى التقديمية والوطنية ، وصياغة الشعارات السديدة وخوض المعارك الحاسمة على درب التحرير والبناء .

وتوسيع رقعة التسوية . وعلى هذا المستوى ستتكب
أغلب جهود الامبرالية الامريكية وحلفائها
المحلين . ويمكن التمييز في هذا الصدد بين
أربع نقاط أساسية رغم تداخلها :

١) استعمال الورقة اللبنانيّة : ان الاحداث
التي تشهدها المنطقة تؤكد حرص اسرائيل على
فرض نفسها كطرف مؤثر في الازمة اللبنانيّة . ان
غاراتها المتواتلة على الجنوب ودعمها المطلق
لعملائها المحليين مثل سعد حداد وتحديها
الكامل لكل مقررات الهيئات الدوليّة، تستهدف
من جانبها، توظيف الورقة اللبنانيّة في مخطط
التسوية الكامل . وذلك بضرب المقاومة
الفلسطينيّة وتهديدها تواجدها أو على الأقل افال
الحدود اللبنانيّة الفلسطينيّة أمامها .

٢) الضغط على الاردن باعتباره الحلقة
الضعّف في الجبهة الشرقيّة . فهو كدولة مواجهة
وكنظام تابع للغرب سيعطي للسلام الامريكي نفسا
جديدا اذا التحق بركاب التسوية .

٣) محاولة احتواء الصمود العربي من
داخله بدفع الرجعية العربيّة الى مساندة
التسوية . ولو تحت أشكال جديدة . من موقع
المتحكم في الصمود العربي . وفي هذا السياق
تندرج الزيارة الأخيرة للوفد الامريكي برئاسة
جاكوفيتش لكل من السودان والمغرب .

٤) الحيلولة دون اكمال بناء الجبهة
الشرقية ومحاولة ضرب سوريا مباشرة أو من خلال
تواجدها في لبنان .

ان الامبرالية الامريكية، تراهن في
تحركاتها هذه على بقاء الموقف العربي في
مستوى القرار . فمن الواضح أن عزل نظام
السادات دبلوماسيًا منهم، لكنه غير كاف وغير
 قادر على احباط مخطط التسوية . لذا، يصبح من
الملح أكثر من أي وقت مضى اعطاء الصمود
العربي عمق الشعب . وذلك بدعم المقاومة
الفلسطينيّة في استقلالية القرار والفعل، وبتطوير
صيغ التنسيق والتعاون بين القوى الوطنية
والتقدمية العربية على أساس برنامج حد أدنى .
وذلك حتى يتسمى رد الرجعية العربية وافقا
أبواب الرجعة والارتداد ورائتها . غير أن هذه
الامور رهينة بتطوير وتوسيع مساهمة الجماهير
العربية في اتخاذ القرار . مساهمة تتعدى حدود
الفرجة والتضييق وتأدية الشمن . ومن هنا يجب
الالحاح على القضية الديموقراطية كمسألة أساسية
ان لم نقل حاسمة في الصراع المصيري ضد
الكيان الصهيوني والامبرالية . ان فرض
الديموقراطية أو الحريات الديموقراطية الدنيا
على الاقل، كفيل بتغيير طاقات الجماهير ورفع
امكانيات تعبيتها وصمودها ازاء الهجوم
الامبرالية الصهيونية الرجعية .

بعد بلير هاوس وكamp ديفيد الاول والثاني ،
 يأتي بئر السبع ليدين مرحلة جديدة في مسيرة
التسوية بالشّرق الأوسط . لقد أعلن السادات في
هذا اللقاء ، وبشكل مفاجئ كما هي عادته ، فتح
الحدود بين البلدين والعمل على احلال علاقات
طبيعية بينهما . وب بهذه الخطوة يأخذ مسلسل
التسوية بعدا آخر . فالمهادنة بين النظام المصري
والكيان الصهيوني تحولت الان الى وفاق
وتحالف . وحتى لا يبقى شك حول المستهدف من
هذا التحالف ، واصلت اسرائيل عشيّة اللقاء
وخلاله ، غاراتها الوحشية على الجنوب
اللبناني .

ان اسراع السادات بفتح الحدود مع كيان
ال العدو وتعجيله في عملية تطبيع العلاقات ، تترجم
اصرارا على الخيانة والتحدي . فنظام السادات
يدرك جيدا أنه بخطواته الاخيرة، قد سد أبواب
الرجعة وراءه ، وهذا الامر في ذات الوقت يعبر عن
رغبة التحالف الامريالي الصهيوني الرجعي في
الاسراع في ترتيب أوضاعه الداخلية ليتفرغ
أكثر للتتصدي للصومود العربي ، وجر أنظمة أخرى
في ركاب التسوية .

ان الهجمة الجديدة للتحالف الثلاثي
ترتكز على محورين اثنين يتداخلان التأثير
والتفاعل :

المحور الاول: تعزيز وتنمية العلاقات
المصرية الاسرائيلية . ان رغبة الطرفين في هذا
الصدّ، تتلخص في العمل على خلق واقع راسخ
لا يمكن قلبها . أي جعل العلاقات في حالة طبيعية
بشكل لا يعود فيه الالتزام المصري - أو التورط
المصري على الاصح - مجددا في شخص
السادات ، وبالتالي ضمان استمرارية العلاقات في
حالة بقاء السادات أو ذهابه ، وفي هذا
الصدّ تدرج مشاريع وخطط التعاون الاقتصادي
بين مصر واسرائيل . ان هذه المشاريع تستهدف
ربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد الإسرائيلي في
وصاية ورعاية الاحتكارات الامريكية . ان اغلب
الخبراء يجمعون على أن استمرارية السلام رهين
بتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين وتحقيق
انتعاش ولو نسبي في الاقتصاد المصري . وفي هذا
الاتجاه قام المؤتمر اليهودي العالمي بتشكيل
"اللجنة الدولية الاقتصادية والاجتماعية" تحت
رئاسة الصهيوني المعروف "جي روتشيلد" . تكون
مهمة هذه اللجنة المكونة من اختصاصيين
واقتصاديين كبار، تقديم توصيات للكيان
الصهيوني في المجال الاقتصادي على ضوء
معادلة "السلام" الجديدة . وغني عن البيان أن
الهدف الرئيسي في هذا الاطار هو ايجاد سند
شعبي داخل مصر للسلام الامريكي .

المحور الثاني: افشال الصمود العربي

اعطا

الصمو

العربي

عمقه

الشعبي